

أسلحة إسرائيل تغذي صراعات العالم

قرنق اتفق مع إسرائيل على امداده بالسلاح . مقابل التنقيب عن البترول في جنوب السودان .

تمثل القوة العسكرية عاملاً رئيسياً وهاماً في تكوين دولة إسرائيل وقوتها. الوضع الذي دفعها للاهتمام بتلك القوة لضمان تفوقها على العرب عسكرياً وتحقيق فوائدها ايجابية لها على العديد من القطاعات الاقتصادية والسياسية. ووضح ان اسرائيل لا تكتفي بتزويد ترسانتها العسكرية بأفضل الاسلحة فقط، لكنها تسعى في الوقت نفسه الى تسويق اسلحتها وبيعها في العالم كله.

طرحت تلك القضية على الساحة بقوة عقب الكشف عن بعض الصفقات العسكرية التي ابرمتها اسرائيل مع عدد كبير من دول العالم آخرها بيع عدد من طائرات «الباتشي» الى تايوان. ودبابات «ميركافا» وطائرات بدون طيار الى تركيا وصواريخ «حيتمس» المتطورة الى الهند. ووصلت قيمة هذه الصفقات الى قرابة المليار دولار. ويات واضحاً ان بيع اسرائيل لتلك الاسلحة والمعدات العسكرية أصبح مسألة حيوية وهامة للغاية مع اعلان رئيس الوزراء ارييل شارون عن اهتمامه الشخصي والشديد بتلك المسألة واعتبارها ضرورة حيوية تساعد بلاده على تحقيق الكثير من المكاسب الاقتصادية والسياسية على الصعيد الدولي وتفتح كذلك افقاً واسعة للعلاقات مع كثير من الدول.

في المئة وعام 1979 انخفض الى 22 في المئة وفي عام 1982 ارتفع الى 28,7 في المئة وفي عام 2000 وصل الى 25 في المئة.

وكان للبرغبة المتزايدة في امداد المؤسسة العسكرية بأفضل الاسلحة اثره الكبير في وجود العديد من الايجابيات والسلبيات لاسرائيل. وكانت أبرز الايجابيات امتلاك الجيش لأفضل الاسلحة التي تمتلكها كبرى الجيوش العالمية مثل الجيش الاميركي او البريطاني. ويات اسرائيل ومع اهتمام مسؤوليها الكبير بتلك المسألة مكتفية ذاتياً على صعيد التسليح. بل وانشأت الكثير من الشركات المتخصصة في صناعة الاسلحة التي اصبحت حالياً هي الصناعة الأكثر تطوراً وتقدماً بها.

ومن أبرزها مؤسسة الصناعات العسكرية الاسرائيلية المتخصصة في صنع الاسلحة الخفيفة والمدافع والذخيرة. وشركة الصناعات الجوية الاسرائيلية التي تقوم بصناعة الطائرات المقاتلة والصواريخ والزوارق. بالإضافة لاعادة هيكلة كثير من الهيئات العسكرية مثل شركة زفانيل «هيئة تطوير الوسائل القتالية» والمهتمة بشئون البحث العسكري وتصنيع المعدات العسكرية المتطورة مثل الرادارات واجهزة التنصت والتتبع وهي من أكبر الشركات في مجال البحث العلمي والعسكري. وغيرها من المؤسسات التي تصنع المقاتلات الحربية والصواريخ والدبابات والذخيرة والاسلحة الكيماوية.

سلبيات

وعلى الرغم من التطور الكبير في الصناعات الحربية الاسرائيلية، الا ان ذلك خلف بدوره الكثير من السلبيات. أبرزها امتلاء المخازن العسكرية بالاسلحة، سواء القديمة او الحديثة، مما دفع اسرائيل للبحث في الاسواق الجديدة لبيع هذه الاسلحة مع ادخال تعديلات تقنية على معظمها من اجل تحديثها وتحقيق مكاسب مادية من وراء بيعها. وأولى شارون اهتماماً خاصاً بتلك

«اليعزر ادلشتاين» استاذ العلوم السياسية في جامعة «برايلان» والمتخصص في الشؤون العسكرية والاستراتيجية وضع دراسة بعنوان «الاسلحة الاسرائيلية في العالم» صدرت في اواخر شهر يوليو الماضي وتقع في 280 صفحة وتنقسم الى فصلين الاول بعنوان «الاسلحة الاسرائيلية من أداة للقتل الى وسيلة لدعم العلاقات». والثاني «بيع الاسلحة اهمية حيوية لاسرائيل». كشف من خلالها الجهود الاسرائيلية في بيع الاسلحة والفوائد الايجابية العديدة التي عادت على اسرائيل من وراء ذلك على كافة الاصعدة.

وسيلة لدعم العلاقات

يبدأ «ادلشتاين» الدراسة بالتأكيد على مدى أهمية القوة العسكرية التي كانت عنصراً أساسياً في تكوين اسرائيل واستمرار وجودها حتى الآن. وهو ما دفع كافة المسؤولين السياسيين والعسكريين الى الاهتمام بالجيش والمؤسسات التابعة له وتوفير الامكانيات التي تحتاجها حتى تصبح صاحبة أكبر قوة عسكرية في المنطقة ومؤهلة للتصدي لاي هجوم قد يشن عليها. وهو ما اشار اليه صراحة دافيد بن جوريون أول رئيس وزراء لاسرائيل، حيث أوضح ان حصول بلاده على أحدث الاسلحة واكثرها كفاءة سيمنع اي جيش عربي معاد لاسرائيل من الهجوم عليها وتهديد أمنها. اعتمدت اسرائيل منذ نشأتها على القوى الكبرى من اجل تزويدها بالاسلحة وبناء قاعدة قوية للتصنيع العسكري في اراضيها. ويفسر ذلك النمو المتواصل للانفاق على التزود بالسلاح وبناء المصانع العسكرية الذي أصبح يمثل قيمة كبيرة من جملة الناتج القومي الاسرائيلي. ففي الفترة من عام 1950 الى 1955 وصلت نسبة الانفاق على تصنيع وشراء الاسلحة 7,2 في المئة من جملة الناتج القومي الاسرائيلي. وفي عام 1974 وصل الى 36 في المئة وفي عام 1975 وصل الى 37

■ 300 طائرة من طراز «سكاوت» إلى حكومة كينشاسا واتفاق مع المعارضين لتسهيل تهريب الماس

المسألة منذ توليه منصبه، حيث وضع كافة هيئات التصنيع العسكرية تحت قيادته وأشرفه وضاعف من الحوافز والرواتب التي يحصل عليها العاملون في تلك الهيئات. وبلور خطة «هاينشك» التي تعني بالعربية «السلاح» وتقوم على زيادة أعداد مؤسسات التصنيع العسكري ورفع الامتيازات الخاصة للعاملين فيها، مما أدى لارتفاع أعداد تلك المؤسسات من 150 مؤسسة إلى 225. وزاد عدد العاملين فيها من 150 ألفاً إلى قرابة 220 ألف عامل وهو ما أفضى إلى زيادة أهمية تلك الصناعة في ظل ارتفاع أعداد العاملين فيها وارتباط قطاع كبير من سوق العمل الإسرائيلي بها.

وقد أكد وزير العمل والرفاهة «شلوموبنزيري» في حوار له مع إذاعة «صوت إسرائيل» أخيراً أن الصناعات العسكرية أصبحت خلال الفترة الأخيرة أهم قطاع يساهم في الحد من مشكلة البطالة ويحسن من الوضع الاقتصادي السيء الذي تعيشه إسرائيل خلال الفترة الحالية. واعتبر «بنزيري» الصناعات العسكرية بمثابة «طوق النجاة» الذي يجب على إسرائيل تحصينه وتقويته حتى تصبح مؤهلة للتغلب على أي مشكلة قد تتعرض لها.

رصدت الدراسة أبرز الصفقات العسكرية التي أبرمتها إسرائيل منذ تولي شارون رئاسة الحكومة حتى الآن، مشيرة إلى أنه سعى بجانب الارتقاء بعمل هيئات التصنيع العسكرية إلى إنتاج الأسلحة المتطورة وتصديرها للعالم كله. وهو ما أكدته صراحة في حوار له مع صحيفة «معاريف» حيث اعتبر أن بيع الأسلحة يمثل أهمية كبرى لإسرائيل وتحديداً شخصياً له لعدة أسباب أهمها، رغبته في بيع أكبر قدر ممكن من الأسلحة المحفورة عليها «نجمة داود» لترسيخ شعار تلك النجمة ووجود إسرائيل في أذهان العالم. بالإضافة لما تمثله تلك المسألة من أهمية مع الخسائر الاقتصادية الكبيرة التي تكبدتها إسرائيل من وراء الانتفاضة الفلسطينية وستعويض المكاسب الناجمة من بيع الأسلحة تلك الخسائر.

ومن أهم الصفقات التي أبرمتها بيع عدد من الطائرات والمعدات العسكرية لصالح مملكة «بروناي» في ديسمبر 2001. و12 قطعة من دبابات «الميركافا» و33 قطعة من طائرات «الاباتشي» و52 مجنزرة من طراز «يهودا» مقابل حق احتكار عدد من كبار الشركات الإسرائيلية لبعض حقول الطاقة في المملكة واستغلال مناجم المعادن الثمينة بها مثل الذهب. وقام مدير عام وزارة الدفاع اللواء عاموس يارون وهو من أبرز المقربين من شارون، بالإشراف بنفسه على تلك الصفقة والاتفاق مع المسؤولين في «بروناي» على كافة تفاصيلها. نظراً لما تمثله من أهمية كبرى لإسرائيل وتوفير لها الطاقة اللازمة للعديد من المشاريع الحيوية بها. وزعم يارون أن حاجة الدول النامية للسلاح ستجلب لها دائماً في حاجة إلى إسرائيل التي تقدم دائماً السلاح الملازم والأرخص والأكثر كفاءة لأي دولة.

اندونيسيا

ومررت بروناي إلى اندونيسيا، حيث وقعت معها إسرائيل على اتفاق لبيع

الاسلحة وعدد من السفن البحرية العسكرية في فبراير الماضي. ونص الاتفاق على شراء اندونيسيا لـ 200 صاروخ من نوعية «بيتجون-3» وهو صاروخ «أرض - أرض» و150 صاروخ «براك» وهو صاروخ «أرض - جو» تزيد سرعته عن ضعفي سرعة الصوت ويتمتع بقدرة كبيرة على المناورة وله رأس ذات توجه ذاتي يمكنه تمييز الأهداف الحقيقية من الأهداف التمويهية. ويمكن تركيبه على منصات لإطلاق الصواريخ في الأرض أو على السفن المسلحة بالصواريخ. فضلا عن صاروخ من طراز «براك-2» الذي يحمل نفس خصائص الصاروخ الأول، لكنه يركب على مدفع صغير يتم حمله فوق الكتف ويحملها المقاتل لإصابة أي هدف في السماء أو الأرض.

علاوة على 350 طائرة وخوذة عسكرية يرتديها الطيارون في الجو من طراز «موشيه». وهي الخوذات التي يمكن للطيارين من خلالها كشف كافة الأهداف الأرضية وتصويرها بالليزر. ورؤية ما بداخلها وضربه بواسطة تلك الخوذة بدون اقتراب الطيار من الهدف، حيث تتصل الخوذة بوحدة تحكم في الصواريخ التي تحملها الطائرة. وتسمى بالصواريخ الذكية القادرة على ضرب الهدف من أي ارتفاع ووسط كافة الأجواء.

وقامت اندونيسيا مقابل كل ذلك باعطاء اسرائيل حق الانتفاع بعدد من الجزر الاندونيسية الصغيرة للقيام بالتجارب والمناورات العسكرية فيها، الى جانب استغلال حق التنقيب عن المعادن في اراضيها وجزرها.

ثم انتقلت الدراسة الى افريقيا التي كانت بدورها ملعبا هاما للقيام بالصفقات العسكرية الاسرائيلية. فقد كشفت الدراسة عن قيامها بالاتفاق مع حركة التمرد في جنوب السودان التي يتزعمها جون قرنق على بيع عدد من الاسلحة والاجهزة العسكرية المتطورة لها مقابل حق التنقيب عن البترول. وقام العميد شاولو رهان سكرتير عام وزارة الدفاع الاسرائيلية بالاتفاق مع حركة قرنق في اكتوبر 2001 على بيع الاسلحة والاجهزة العسكرية المتطورة مقابل السماح لشركتي «ميدبر» و«نيفت» وهي شركات اسرائيلية صينية مشتركة بالتنقيب عن البترول في مناطق «الرك» و«يابيبور» و«تونج» و«اكوبو» وهي المناطق التي تخرج انقى انواع البترول واكثرها جودة في العالم.

ومن هذه الاجهزة جهاز «هيكياح» الذي يعني بالعربية «الذكي» وتم بيع 400 جهاز منه وهو من اجود الاجهزة القادرة على الكشف عن المناطق الخفية التي لا يمكن رؤيتها بالعين المجردة للمحارب. و1400 جهاز «معكاف» والتي تعني بالعربية «المتتبع» وهو جهاز استطلاع اليكتروني ضوئي يمكن وضعه في أي مكان ويستطيع الكشف عن مكان وجود الاعداء والخصوم بسهولة واصابتهم لو تطلب الوضع ذلك. وكذلك بيع 1600 جهاز تجسس ذاتي من الانواع المختلفة للكشف عن أي محاولة لاختراق المواقع العسكرية في جنوب السودان. وبيع 5000 جهاز كمبيوتر متقدم لتعليم الجنود والضباط على استخدامه ونقل افضل التقنيات له.

الكونغو الديمقراطية

ومن السودان الى الكونغو الديمقراطية «زائير سابقا» التي كانت بدورها مسرحا هاما مارست فيه اسرائيل محاولاتها سواء مع القوات الحكومية او المعارضة من أجل تحقيق افضل المكاسب المختلفة لها. وقامت وزارة الدفاع الاسرائيلية في يناير الماضي عام 2002 ببيع 300 طائرة بدون طيار الى حكومة كينشاسا من طراز «سكاوت» التي تستطيع الدوران حول الأهداف المعادية لها والتقاط الصور وعرضها على الشاشة وبتها على اجهزة استقبال قد تبعد عنها اكثر من 200 كيلو متر، مقابل اعطاء شركة «ماجن» الاسرائيلية الحق في البحث عن الماس في المناطق المختلفة لمدة عام. وذلك بخلاف شركة «الاسرائيلية» التي تقوم بدورها بالبحث عن الماس في الكونغو منذ عام 1985 حتى الآن نظير عقد اختكار مع الحكومة يصل لقرابة 100 مليون دولار سنويا.



جون قرنق



اليعازر ادلشتاين

وقامت اسرائيل بالاتفاق في الوقت نفسه مع المتمردين في جنوب الكونغو على تسهيل تهريب الماس الى اسرائيل وتأمين مرور الطائرات الاسرائيلية فوق الاجواء الكونغولية وعدم التعرض لها وتأمين سفرها. وحققت اسرائيل مكاسب مادية كبيرة في الكونغو من وراء التنقيب عن الماس حتى باتت الان من أبرز الدول المصدرة له والمحتكرة لسوقه في العالم. ومن آسيا وأفريقيا الى دول اميركا الجنوبية التي شهدت العديد منها صفقات لبيع الاسلحة الاسرائيلية، غير انه من الواضح نشاط شركات صناعة الاسلحة بقوة في تلك الدول وابرامها لاتفاقيات مع عدد من المسؤولين والجماعات المسلحة فيها. وكان آخرها اتفاق «رعنان شتيرن» رئيس شركة «هاسيد» اكبر الشركات الاسرائيلية في بيع الاسلحة وأوسعها انتشارا في ابريل الماضي مع عدد من الجماعات المسلحة في كولومبيا على بيع الاسلحة لها مقابل مبالغ مالية طائلة. وكانت ابرز تلك الجماعات. واحدة تسمى جماعة «البيردرو» التي قامت الشركة ببيعها 500 بندقية من طراز «عوز» و50 صاروخاً من طراز «كواح» و40 صاروخاً من طراز «ابتسيل» لها مقابل مبالغ مالية طائلة وحق استغلال مناجم المنجنيز والفوسفات في منطقة «كوكا» الكولمبية الواقعة تحت سيطرة «البيردرو».



موشيه يعلون

ولقد اثارت تلك الصفقة ردود فعل واسعة النطاق في الاوساط الرسمية الكولمبية حتى ان رئيس الدولة الكولمبي اندرياس ارانجو، أرسل ببرقية احتجاج رسمي الى شارون يطالبه فيها بوقف ما أسماه بالتدخل السافر لاسرائيل في شئون بلاده ودعمها للجماعات الارهابية الا ان شارون زعم انه لا يعرف شيئاً عن تلك الصفقة او تفاصيلها وتعهد بفتح باب التحقيق فيها. وينتقل ادلشتاين بعد ذلك الى الفصل الثاني من الدراسة والذي رصد فيه الاهمية الحيوية لبيع الاسلحة وهو ما جعل اسرائيل تهتم بها وتوفر لها قاعدة قوية من انظمة التسليح المتطورة، خاصة بعد ما حققت لها ارباحاً طائلة حتى قبل تولي شارون رئاسة الوزراء. وبالتحديد طوال العقد الماضي. وصدرت اسرائيل من عام 1991 حتى عام 1995 اسلحة بقيمة 3,247 مليار دولار. ومن عام 1996 حتى عام 2000 بقيمة 2,395 مليار دولار. ودعمت الحكومة الكثير من شركات التصنيع العسكري حتى وصل الدعم الذي تقدمه لها سنوياً الى قرابة 750 الف دولار. بالإضافة الى تخصيص 200 الف دولار للشركات المعرضة للافلاس او الانهيار، لكي تحافظ على وضعها وتستمر في عملها.

وتتضح مدى تلك الاهمية من خلال التصريحات التي أدلى بها رئيس هيئة الاركان الجديد الفريق موشيه يعلون الذي أكد خلال اول اجتماع عقده مع كبار قادة الجيش انه يولي مسألة التصنيع العسكري ضرورة هامة نظراً للفوائد الكثيرة التي تعود على اسرائيل من وراء ذلك، موضحاً ان استيراد اي دولة في العالم للأسلحة من اسرائيل سينعكس ايجابياً على التعاون الاقتصادي والسياسي معها. وهي المهمة الجديدة التي يجب على الجيش الالتفات اليها وانجاحها بشتى الطرق. وربط يعلون بين مبادئ التوراة وتعاليمها وبيع الجيش للأسلحة.

وأشار الى ان تصنيع الاسلحة وبيعها يعتبر بمثابة واجب «ديني مقدس» يجب على الجميع النظر اليه باهتمام وأخذ في الحسبان، مستشهداً بعدد من نصوص التوراة في سفر «الخروج». وكذلك عدد من نصوص «التلمود» الداعية الى ذلك. وقد جاء في سفر الخروج: (قل يا بني اسرائيل شكراً جزيلاً لله لأنكم ستكونون رمزاً للقوة والبأس في العالم وستمدون كل البشر بالاسلحة والاشجار والحجارة الضخمة من أجل تحصينهم بها).

وبالتالي تظهر مدى أهمية ذلك التوجه مع اهتمام كافة المسؤولين الاسرائيليين به وسعيهم الى جعله واجباً دينياً مقدساً لا يمكن تجاهله او التقاعس عنه وتظهر المحاولات الاسرائيلية المكثفة لبيع اكبر قدر من اسلحتها الى دول العالم. وباتت تلك الاسلحة احد أهم المصادر التي تعتمد عليها اسرائيل في تحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية وتعميق الروابط بينها وبين أكثر من دولة في العالم. وهو ما يوجب توخي الحذر من تلك المحاولات ورصدها حتى لا تعود سلبيات على الدول العربية في هذه المرحلة الحرجة من صراعنا مع اسرائيل.